

اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبية الدخل

قرار رقم: IR-2024-178354

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-178354-2023)

في الدعوى المقامة

المستأنف/ المستأنف ضده

من/ المكلف

المستأنف/ المستأنف ضده

ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الثلاثاء 2024/03/26م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبية الدخل المُشكلة بموجب الأمر...ي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍ من:

رئيساً

الدكتور/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2023/02/15م، من/...، (هوية وطنية رقم ...) بصفته الممثل النظامي للشركة المستأنفة بموجب عقد تأسيسها، والاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتاريخ 2023/02/19م، على قرار الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ISR-2022-1971) الصادر في الدعوى رقم (Z-86485-2021) المتعلقة بالربط الزكوي للأعوام 2014م و2015م و2016م، في الدعوى المقامة من المستأنف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

- 1- إلغاء إجراء المدعى عليها فيما يتعلق بإنشاءات تحت التنفيذ لعامي 2014م و2015م.
 - 2- رفض الدعوى فيما يتعلق ببند أرباح تقديرية لعام 2016م.
 - 3- رفض الدعوى فيما يتعلق ببند استثمار في شركات مساهمة عامة لعامي 2014م و2015م.
 - 4- رفض الدعوى فيما يتعلق ببند دفعات تحت حساب الاستثمار لعامي 2014م و2015م.
 - 5- تعديل إجراء المدعى عليها فيما يتعلق ببند الاستثمار بطريقة التكلفة لعامي 2014م و2015م وذلك على النحو الآتي:
- أ- إلغاء إجراء المدعى عليها فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية بنك ... للعامين 2014م و2015م وشركة ... للعامي 2014م و2015م بإجمالي مبلغ (22,265,375) ريال.
- ب- إلغاء إجراء المدعى عليها فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية (شركة ... لعام 2015م بإجمالي مبلغ (25,000,000) ريال.
- ج- رفض اعتراض المدعية فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية بشركة ... 2014م و2015م بمبلغ (2,528,000) ريال.
- د- رفض اعتراض المدعية فيما يتعلق ببند حسم التمويل المقابل للاستثمارات بالتكلفة.
- 6- رفض الدعوى فيما يتعلق ببند الذمم الدائنة للأعوام 2014م و2015م و2016م.

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المكلف (شركة ...)، فتقدم بلائحة استئنافية أطلعت عليها الدائرة وتضمنت ما حاصله أن المكلف يطالب بقبول استئنافه ونقض قرار دائرة الفصل في البنود محل استئنافه، كما لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى الهيئة فتقدمت بلائحة استئنافية أطلعت عليها الدائرة، حيث يكمن استئناف الهيئة بشأن بند (إنشاءات تحت التنفيذ لعامي 2014م و2015م)، حيث قمت الهيئة بعدم حسم البند من الوعاء الزكوي بقيمة (62,274,297) ريال عن عام 2014م وبقيمة (70,234,504) ريال عن عام 2015م وذلك بعد طلب بيانات إضافية بتاريخ 2020/11/08م لتقديم: بيان تحليلي بإنشاءات تحت التنفيذ مع ذكر مصادر تمويلها والغرض منها مع قرار مجلس الإدارة بخصوص هذه الإنشاءات" وقدم المكلف البيانات حيث تبين من خلال البيانات المقدمة من المكلف أن قيمة العقد المبرم (15,345,000) ريال ثم تم تخفيض قيمته إلى مبلغ (7,104,000) ريال بتاريخ 2010/06/26م حيث أن مدة العقد هي (10) أشهر من استلام الموقع ولم يقدم المكلف مستخرج بحركة المشروعات تحت التنفيذ ليتمكن تتبع المبلغ التي أفاد المكلف بدفعها للمقاول كما قامت الشركة في عام 2016م بالتنازل عن تلك المشاريع وحيث أن من أنشطة المكلف شراء الأراضي والعقارات وإقامة المباني عليها وبيعها أو تأجيرها لصالح الشركة وعليه لم تقبل الهيئة حسم البند من الوعاء الزكوي، وبالإطلاع على اعتراض المكلف تبين أنه يطالب بحسم البند من الوعاء الزكوي كما هو ظاهر بالقوائم المالية بقيمة (62,274,297) ريال، (70,234,504) ريال عن عامي 2014م و2015م على التوالي، ومن خلال القوائم المالية المدققة للأعوام الخلف يتبين عدم تطابق رصيد أول المدة لمشروع مبنى المكاتب الجديد من واقع البيان المقدم من المكلف خلال مرحلة التدقيق مع القوائم المالية المدققة، وبالإطلاع على البيانات المقدمة خلال مرحلة الاعتراض ومقارنتها مع البيانات المقدمة خلال مرحلة التدقيق تبين تغيير المكلف لتفاصيل المبالغ، وبالإطلاع على العقود المقدمة خلال مرحلة الاعتراض تبين أن قيمة العقد المبرم بقيمة (15,345,000) ريال، ثم تم تخفيض قيمته إلى (7,104,000) ريال بملحق العقد بتاريخ 2010/06/26م، كما قدم المكلف عقد مقاول لإكمال المشروع بتاريخ 2017/02/01م، وحيث إن أعوام الخلاف هي عامي 2014م و2015م، ومنه يتبين أن العقد المقدم خلال مرحلة الاعتراض لا يخص أعوام الخلاف كما لم يقدم المكلف أي إثبات مستندي يخص دفع ما قيمته (70,234,504) ريال لمقاول من الباطن، وحيث قامت الشركة بالتنازل عن المشاريع تحت التنفيذ خلال عام 2016م، وعليه وفي ضوء ما تقدم لم تتمكن الهيئة من

اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبية الدخل

قرار رقم: IR-2024-178354

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-178354-2023)

التحقق من صحة أرصدة مشاريع تحت التنفيذ وحيث إن من أنشطة المكلف هي شراء الأراضي والعقارات وإقامة المباني عليها وبيعها أو تأجيرها لصالح الشركة، لذلك فقد تم رفض اعتراض المكلف استناداً للفقرة (1 و2) من البند ثانياً للمادة (4) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1438/06/01 هـ والتي تنص على: يحسم من الوعاء الزكوي الآتي: "1- الأصول الثابتة وتشمل ما يأتي: صافي قيمة الأصول الثابتة (أصول القنية) وأي دفعات لشراء أصول ثابتة، وقيمة قطع الغيار غير المعدة للبيع، ويشترط أن تكون هذه الأصول مملوكة للمكلف - ما لم يكن هناك مانع يحول دون نقل ...ية - وأن تكون مستخدمة في النشاط" وكذلك طبقاً لما نصت عليه الفقرة (2) "2- إنشاءات المكلف الرأسمالية تحت التنفيذ والتي يتم إنشاؤها بهدف استخدامها في النشاط وليس لغرض بيعها". واستناداً للفقرة (3) من المادة العشرين من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم 2082 وتاريخ 1438/06/01 هـ التي تنص على أن: (يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف الزكوي من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف، وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام برابط تقديري وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها)، وعليه تطلب الهيئة قبول استئنافها ونقض قرار دائرة الفصل في البند محل استئنافها.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ: 2024/03/26م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبية الدخل جلستها بحضور كامل أعضائها عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرني عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم: (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر ...ي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21 هـ؛ وبعد الاطلاع على الاستئناف المقدم من طرفي الدعوى، وبعد فحص ما احتواه ملف الدعوى، تقرّر لدى الدائرة أن القضية قد أصبحت جاهزة للفصل وإصدار القرار في موضوعها، وحيث لم تجد الدائرة ما يستدعي حضور أطراف الدعوى فقررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف ومن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلبا الاستئناف مقبولين شكلاً، حيث قدما من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائهما.

وفي الموضوع، وبخصوص استئناف الهيئة بشأن بند (إنشاءات تحت التنفيذ لعامي 2014م و2015م)، حيث يكمن استئناف الهيئة في الاستئناف على قبول دائرة الفصل اعتراض المكلف بشأن البند محل الخلاف، إذ تدّعي بأن المكلف لم يقدم المستندات الثبوتية. واستناداً على الفقرة رقم (1) من البند (ثانياً) من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1438/6/1 هـ والتي نصت على أنه: "يحسم من الوعاء الزكوي الآتي: 2- إنشاءات المكلف الرأسمالية تحت التنفيذ والتي يتم إنشاؤها بهدف استخدامها في النشاط وليس لغرض بيعها". بناءً على ما تقدم، يتضح استئناف الهيئة بعدم حسم بند إنشاءات تحت التنفيذ من الوعاء الزكوي بمبلغ (62,274,297) ريال وبمبلغ (70,234,504) ريال عن عامي 2014م و2015م على التوالي، وبدراسة محور الخلاف بين الطرفين تبين أن الهيئة دفعت بعدم تقديم المكلف المستندات الثبوتية للتحقق من صحة أرصدة مشاريع تحت التنفيذ محل الخلاف، وبالإطلاع على المستندات المرفقة في ملف الدعوى يتضح أن المكلف أرفق مستندات تتعلق بمشروع المراجعة الجزء الأول والثاني والثالث ومستندات تتعلق بمشروع مكاتب إدارية مبنية طريق ... (و...) ولكنها غير كافية للتحقق من قيمة المشاريع، حيث إنه لم يرفق كشف تفصيلي وعقود المقاويلن التي تثبت صحة المبالغ محل الخلاف، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى قبول استئناف الهيئة وإلغاء قرار دائرة الفصل بشأن هذا البند.

وبخصوص استئناف المكلف والهيئة بشأن بقية البنود محل الدعوى، وحيث إنه لا تترتب على الدائرة بالأخذ بأسباب القرار محل الطعن دون إضافة عليها متى ما قدرت أن تلك الأسباب تغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها لها بما حملته تلك الأسباب يتأكد معه أنها لم تجد فيما وجه إلى القرار من مطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولما كان ذلك وكان الثابت أن القرار محل الاستئناف في شأن المنازعة بخصوص البنود محل الطعن جاء متفقاً مع الأسباب السانعة التي بني عليها والكافية لحمل قضائه إذ تولّت الدائرة المصدرة له تمحيص مكن النزاع فيه وانتهت بصددته إلى النتيجة التي خلصت إليها في منطوقه، وحيث لم تلحظ هذه الدائرة ما يستدعي الاستئناف أو التعقيب بشأنه في ضوء ما تم تقديمه من دفوع مثارة أمامها، الأمر الذي تنتهي معه هذه الدائرة إلى رفض استئناف المكلف ورفض استئناف الهيئة وتلييد قرار دائرة الفصل محل الاستئناف فيما انتهى إليه من نتيجة بشأن بقية البنود محل الدعوى محمولاً على أسبابه.

وبناءً على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من المكلف/ شركة ... سجل تجاري (...)، رقم مميز (...). والاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد قرار الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ISR-2022-1971) الصادر في الدعوى رقم (Z-86485-2021) المتعلقة بالربط الزكوي للأعوام 2014م و2015م و2016م.

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-178354

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-178354-2023)

ثانياً: وفي الموضوع:

- 1- قبول استئناف الهيئة وإلغاء قرار دائرة الفصل فيما يتعلق ببند (إنشاءات تحت التنفيذ لعامي 2014م و2015م).
 - 2- فيما يتعلق باستئناف الهيئة على بند (الاستثمار بطريقة التكلفة لعامي 2014م و2015م):
 - أ- رفض استئناف الهيئة وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (بنك ... لعامي 2014م و2015م وشركة ... لعامي 2014م و2015م مع أحقية الهيئة باحتساب الزكاة من واقع تلك القوائم وتضمن الربط حصة المكلف من زكاة تلك الشركات).
 - ب- رفض استئناف الهيئة وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (شركة ... مع تعديل منطوق القرار ليكون العام محل الخلاف 2014م بدلاً من 2015م).
 - 2- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل فيما يتعلق ببند (الأرباح التقديرية للعام 2016م).
 - 3- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل فيما يتعلق ببند (الاستثمار في شركات مساهمة عامة وذلك لعامي 2014م، 2015م).
 - 4- فيما يتعلق باستئناف المكلف على بند (دفعات تحت حساب الاستثمار لعامي 2014م، 2015م):
 - أ- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (تحويلات إلى حساب الشركاء وذلك بغرض الاكتتاب والاستثمار في البنك ...).
 - ب- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (الاستثمار في شركة ...).
 - ج- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (الاستثمار في شركة ... لعام 2015م).
 - د- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (دفعات تقسيط لشراء شقة في ... العقارية لعام 2014م).
 - هـ- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل بشأن (الاستثمار في فيلا جديدة بالمدينة المنورة ...) لعامي 2014م و2015م).
 - 5- رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل فيما يتعلق ببند (الزمم الدائنة للأعوام من 2014م وحتى 2016م).
- ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس الدائرة

الدكتور / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعه إلكترونياً.